الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/507
16 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٧ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

المسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والشفوية المشار إليها في الفقرات من ١٣ إلى ١٥ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠، ونظام حساب تكاليف خدمات المؤتمرات، والوصول إلى نظام القرص الضوئي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير الأمين العام عن: المسائل المتصلة بالترجمة الشفوية والتحريرية المشار إليها في الفقرات من ١٣ إلى ١٥ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠ (A/53/221) ونظام حساب تكاليف خدمات المؤتمرات (A/52/1000 و A/53/257)، والوصول إلى نظام القرص الضوئي (A/52/803). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في هذه التقارير، اجتمعت مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.

المسائل المتصلة بالترجمة الشفوية والتحريرية المشار إليها في الفقرات من ١٣ إلى ١٥ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠

٢ - تشير الفقرات من ٢ إلى ٩ من تقرير الأمين العام (A/53/221) إلى أن ٣٠ وظيفة قد ألغيت في سياق الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وبذلك فإن مجموع الوظائف التي ألغيت في فترتي ١٩٩٧-١٩٩٦ و ١٩٩٨-١٩٩٩، بلغ ٨٦ وظيفة. وكانت معظم الوظائف الملغاة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في مهام تجهيز الوثائق ومهام الدعم، نتيجة للاستثمارات التي تمت في مجال الابتكارات التكنولوجية. وألغي ما مجموعه ١٧ وظيفة مترجم شفوي (ثلاث وظائف من الرتبة ف - ٢ في نيويورك، وست وظائف من الرتبة ف - ٢ وثلاث وظائف من الرتبة ف - ٣ في جنيف، وخمس وظائف من الرتبة ف - ٣ في فيينا)، فضلا عن ١٣ وظيفة مترجم تحريري (وظيفتان من الرتبة ف - ٢ في نيويورك، وأربع وظائف من الرتبة ف - ٣ في جنيف، وسبع وظائف من الرتبة ف - ٣ في فيينا). وأحيطت اللجنة الاستشارية علما بأن التخفيضات في الرتبة ف - ٢ في نيويورك كانت لمجرد تصحيح وضع غير عادي، نظرا إلى أن المترجمين الشفويين يعينون في الرتبة ف - ٣، أما المترجمون التحريريون المعينون في الرتبة ف - ٢ فيرقون بعد سنتين من الخدمة

المرضية. وعلاوة على ذلك، على نحو ما ورد في الفقرتين ٦ و ٧ من التقرير وبعد تحليل الاحتياجات، أجريت التخفيضات في جنيف من أجل تحقيق التناسب في الوظائف فيما بين اللغات، أما في التخفيضات التي أجريت في فيينا، فقد أخذ في الحسبان تخفيض عبء العمل بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وكذلك عدد الوظائف الشاغرة التي كان بعضها شاغرا منذ عام ١٩٨٦.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، كما ورد في الفقرة ٩ من التقرير، أنه يجري تعزيز طاقة الترجمة الشفوية والتحريرية خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، نظرا إلى أنه قد تم شغل الوظائف التي كانت قد تركت شاغرة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتنفيذ معدلات الشواغر المقررة، بما في ذلك ست وظائف مترجمين تحريريين جديدة في نيويورك. وقد أحيطت اللجنة علما ببعض الابتكارات التكنولوجية التي أدخلت في مجال الترجمة التحريرية، وهي تلاحظ أن الترجمة التحريرية عن بعد قد أصبحت القاعدة بالنسبة لجميع الاجتماعات المعقودة خارج المقر، وأنه يتم اختبار نظام الترجمة التحريرية بمعاونة الحاسوب، وأن نسبة ٥٠ في المائة من النصوص المترجمة تطبع مباشرة على الحاسوب بدلا من إملائها ثم طباعتها.

٤ - وتتناول الفقرات من ١٠ إلى ١٦ من التقرير مسألة المراجعة الذاتية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نسبة المراجعة الذاتية التي أوصت اللجنة في عام ١٩٨٠ بأن تكون ٤٥ في المائة، بغية ضمان جودة عالية للنصوص، لا تزال سارية. وكما ورد في التقرير، كان معدل الترجمة الذاتية في المقر خلال الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٧ إلى آذار/ مارس ١٩٩٨ في المتوسط ٤٧,٨ في المائة، بينما بلغ في جنيف وفيينا ٦١,٨ و ٦٤,٤ في المائة على التوالي، وكانت المعدلات أعلى من ذلك خلال فترات ذروة عبء العمل. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه قد تم، أو يتم، تنفيذ عدد من التدابير، مثل تنقيح التوصيفات الوظيفية، وتدريب الموظفين، ومراجعة عمل الأقران، وتدقيق عينات عشوائية، وغيرها من التدابير. وترحب اللجنة بهذه التدابير وغيرها من التدابير التي يمكن اتخاذها لكفالة جودة عالية للترجمة التحريرية وتشجع على اتخاذها.

٥ - وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن يعد تقريرا خاصا يحلل فيه المشاكل التي قد توجد فيما يتعلق بالتطور المهني في مجال خدمات اللغات. وينبغي أن يأخذ التقرير في الحسبان ضرورة أن تكون أعداد الموظفين ومستويات رتبهم متناسبة مع احتياجات المنظمة، وكذلك أن الاحتياجات تختلف بين اللغات وبين مقار العمل.

نظام حساب تكاليف خدمات المؤتمرات

٦ - تلاحظ اللجنة أن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ (A/53/257) يقتبس ويتوسع في المعلومات الأساسية الواردة في التقرير السابق المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ (A/52/1000). وقدم التقرير وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في الجزء دال من قرارها ٢١٤/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ من أجل التعجيل بوضع نظام لحساب تكاليف خدمات المؤتمرات في عام ١٩٩٨.

٧ - وتتناول الفقرات من ٢١ إلى ٢٤ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آب/أغسطس أهداف وفوائد هذا النظام. ويشار في هذا التقرير إلى أن هذا النظام سيقدم تقديرات لتكاليف نواتج خدمات محددة للمؤتمرات. وسيساعد هذا النظام بالتالي على تحديد التكاليف الفعلية للخدمات المقدمة على أساس إعادة تسديد تلك التكاليف، فضلا عن تحديد التكاليف أو الوفورات الناتجة عن إضافة أو إلغاء قدر معين من الخدمات بعد اعتماد الميزانية، وتكاليف تقديم الخدمات في مختلف مواقع العمل.

٨ - ويقترح الأمين العام نموذجا أوليا للنهج المتبع لوضع نظام حساب التكاليف، يتم فيه وضع نموذج للعمل يتألف من ٤ خطوات أوجزت في الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ من التقرير. وسيلزم لذلك فريق للإعداد ينفذ هذا النموذج الأولي، يضم موظفين ذوي مهارات في مجال قواعد البيانات وحساب التكاليف، وذوي معرفة في مجال خدمات المؤتمرات أو إجراءات الأمم المتحدة المتبعة في مجال إعداد الميزانية والحسابات. وتشير الفقرة ٣٢ من التقرير إلى امكانية اقتصار تطبيق هذا النموذج الأولي على مقر عمل واحد.

٩ - وتقدر تكلفة تشغيل النموذج الأولي بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٥ دولار ينجز في إطار زمني مدته ستة أشهر (انظر الفقرة ٣٦). وبالإضافة إلى ذلك، وبعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر الأولى، سيجرى استعراض مرحلي لتقييم جدوى هذا النظام. وتلاحظ اللجنة أن هذا المقترح يشكل خطوة أولى وبالتالي لا يتناول متطلبات تحسين نظامي المعلومات الحاليين (نظام استرجاع الوثائق والمعلومات وتتبعها ونظام المعلومات الإدارية المتكامل)، اللذين يحتاجان، كما هو مبيَّن في الفقرة ١٧ من التقرير، "إلى تعديلات واسعة لكي يصبح من الممكن استخدامهما في دعم نظام معقول لحساب التكاليف". وفي الفقرة ٣٩، يشير التقرير إلى أنه "من أجل المضي قدما في هذا الاتجاه، سيكون من الضروري تحديد الموظفين الذين يمتلكون المعرفة اللازمة بممارسات الميزانية والحسابات وأنشطة خدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة لكي يعملوا في هذا الميدان" وأنه "لا يمكن في الوقت الراهن إعفاء أي من الموظفين الدائمين ذوي المؤهلات اللازمة في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أو في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات من واجباتهم الحالية للعمل في ذلك الغرض.

١٠ - وبينما تؤيد اللجنة الاستشارية مبدأ حساب التكاليف بوصفه أداة إدارية، ترى في ضوء ما سبق، أن تقرير الأمين العام (A/53/257) لا يقدم في المرحلة الحالية معلومات كافية تمكن اللجنة من التوصية بتأييد وضع نظام لحساب التكاليف على نحو مكتمل. وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أن هدف النظام ونطاقه بحاجة إلى وضوح أكثر في التحديد، وأنه يلزم عرض التكاليف ذات الصلة على نحو أوضح وأنه يجب الاضطلاع بتحليل للفوائد من حيث التكلفة من أجل تفادي وضع نظام محكم قد ترجح فيه التكاليف على الفوائد. وفي الماضي، حذرت اللجنة من النظم الغالية لحساب التكاليف. وفي ضوء التجربة المكتسبة من النموذج الأولي، توصي اللجنة بأن يتناول الأمين العام مواطن الضعف الموضحة أعلاه، وأن ينقح مقترحاته ويعرضها من جديد في أقرب فرصة، على أن يأخذ في الاعتبار التوجيهات الإضافية في مجال السياسة العامة التي قد ترغب الجمعية العامة في أن تقدمها الآن.

الوصول إلى القرص البصري

١١ - قدم تقرير الأمين العام (A/52/803) وفقا لطلب ورد في قرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ واو المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ويتناول القضايا التي أثارتها اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/7، الفصل الثاني، الباب الثامن، الفقرات من ثامنا ١١٠ إلى ثامنا ١١٣)، مثل استكشاف إمكانية توليد إيرادات من خلال بيع خدمات الوصول إلى قواعد بيانات الأمم المتحدة.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالإضافة إلى الربط المجاني، عبر شبكة الإنترنت، لجميع البعثات الدائمة وبعثات المراقبين، تلقت المنظمة طلبات للوصول إلى هذا النظام من عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويشير الأمين العام، في الفقرة ٧ من تقريره، إلى أن إضافة مستعملين على نحو مطرد ستتطلب استثمارا إضافيا من أجل توسيع القدرة الوظيفية والتشغيلية لهذا النظام. وأبلغت اللجنة أيضا أن هذا التوسيع سيحد من إمكانية اكتظاظ وبطء نظام مضى عليه سبع سنوات. فتقديم خدمات الوصول على أساس دفع الرسوم سيساعد على توفير الأموال لتوسيع قدرة النظام مع "الحفاظ على جودة الخدمة وعلى الأولوية التي أعطتها الجمعية العامة للمستخدمين المذكورين في الفقرة ١ من القرار ٢١١/٥١ واو".

١٣ - وتقدم الفقرة ٨ من التقرير قائمة بأسماء المستخدمين الإضافيين والتخفيضات المقترح تقديمها للمستخدمين الذين يؤدون الرسوم. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن السعر الكلي للاشتراك في نظام القرص البصري يبلغ ٥٠٠ ٢ دولار سنويا. ويشار في الفقرتين ٩ و ١٠ من تقرير الأمين العام إلى القواعد والمبادئ التوجيهية المنظمة لهذه المبيعات فضلا عن الإبلاغ عن الايرادات الناتجة عن المبيعات. وليس للجنة أي اعتراض على هذا المقترح. غير أنها توصي بإيجاد سبيل لتخصيص الإيرادات الناشئة عن الاشتراك في نظام القرص البصري مباشرة من أجل المساعدة على تغطية تكاليف صيانة و/أو توسيع نظام القرص البصري. وتثق اللجنة بأن جودة وأولوية الخدمة المقدمة إلى الدول الأعضاء سيتم الحفاظ عليها. وترى اللجنة أيضا أنه ينبغي وضع نظام لرصد الرضى عن نظام القرص البصري.